

ورشة عمل لنبذ العنف تطلق مبادرات سلام عراقية

عمان - خضر دوملي

ناقش عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والكتل السياسية وعضء في البرلمان العراقي وبرلمان إقليم كردستان ظاهرة العنف في العراق وسبل الحد منها، وانتظم المشاركون في ورشة عمل اقيمت في عمان استمرت ثلاثة ايام نظمتها لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية العراقية.

عرض المحاضر الدكتور نوح سلامة في اليوم الاول شرحاً مفصلاً ومسهباً لمفهوم اللاعنف، والظروف التي تؤدي الى استعارة النزاعات، موضحاً اهم مبادئ علم تسوية النزاعات، وفتح باب المشاركة للحوار وسامح الآراء بشأن اسباب انتشار ظاهرة العنف في العراق وسبل الحد منها، وتوزع المشاركون في اليوم الثاني وحسب تخصصاتهم الى خمس مجاميع ناقشت محاور دور الدين والاحزاب السياسية والاعلام ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي والسلطات القضائية في الحد من ظاهرة العنف، وخرجت كل مجموعة برؤى محددة بشأن المساهمة في تقليص العنف، وناقشت مقترحات المجاميع في جلسة موحدة مطولة، وكلفت لجنة من المشاركين صياغة هذه المقترحات، التي عرضت في المؤتمر الذي عقده في اليوم الاخير، وحضرته العديد من الشخصيات المهمة بالشأن العراقي، ومثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية الخاصة باعمار العراق. وقد حازت هذه المقترحات على تقدير واعجاب المشاركين في المؤتمر، ووصفت بالحلول الواقعية، وانها تؤدي الى وضع حد للعمليات التي تستهدف المواطنين العزل، وتصلح ان تكون عملياً بداية لنشر ثقافة اللاعنف ومبدأ التسامح وقبول الآخر. كما وقدمت في المؤتمر العديد من اوراق العمل التي تبحت هذا الشأن، فأضافت الى كلمة الدكتور كسرى مفرح مسؤول لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية التي شجع المبادرات التي طرحت للمؤتمر، اكد على اهمية العمل المشترك وخاصة المنظمات غير الحكومية لالتاحة الارضية المناسبة لنبذ العنف، وقدم جمال الجواهري ممثل جمعية الامل العراقية وهي منظمة غير حكومية، قدم مبادرة تهدف الى التأكيد على دور المنظمات غير الحكومية في تقديم ورقة عمل الى مؤتمر المصالحة المزمع عقده في هذا الشهر تكون مساهمة من قبل المنظمات غير الحكومية في عملية المصالحة الوطنية، فيما قدم ممثل منظمة المسلة مبادرة سلام سميت



جانب من المؤتمر

وحدة العراق وأمنه واستقراره وعدم استغلال أزمته لمصالحها.

4- تمشين مساعي الجامعة العربية في القضية العراقية وتشجيع كل المحاولات الجارية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

5- حث دول الجوار على الحد من الخطاب المحرض على العنف الطائفي والسياسي.

6- مطالبة الدول العربية والإسلامية الوقوف مع العراق للخروج من أزمته الحالية.

7- مطالبة الدول الدانئة بإطفاء الديون والدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها في إعادة إعمار العراق.

8- تقييم التجربة الناجحة لكردستان في ضبط الأمن ونبذ العنف.

9- تتحمل قوات الإحتلال وبعض الممارسات الخاطئة للأجهزة الأمنية والأرهابيين مسؤولية الإنفلات الأمني **محور دور السلطات القضائية في رفض**

العنف:

1- دعم الرقابة القضائية في تعديل وتطبيق نصوص الدستور. وإضافة مادة دستورية تدعم ثقافة التسامح وقبول الآخر.

2- وجوب تعديل المواد الدستورية المخالفة لمبدأ فصل السلطات.

3- إقرار مشاركة مجلس القضاء الأعلى في تشريع القوانين بمجلس النواب سواء في لجنة تعديل الدستور أو في الهيئات المستقلة المشكلة بموجب.

4- مقاضاة وسائل الاعلام بجميع أنواعها في إستعراض مرتكبي جميع جرائم العنف.

5- إنفاذ تطبيق القوانين العقابية بخصوص المعتقلين في أدوار التحقيق كافة، وإعطاء الحق للمتضررين في الاعتقال القسري في طلب الشكوى والتعويض.

6- دعم دور المنظمات غير الحكومية في مساعدها لنشر ثقافة سيادة القانون و مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء.

7- تأمين الحصانة الأمنية للمحافظة على حياة القضاة جراء تعرضهم للعنف.

8- الإسراع بتشكيل لجان قانونية وقضائية متخصصة لمراجعة وتعديل والنفاذ القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع سياسة نبذ العنف ودعم دور القضاء في تسوية المنازعات.

السلح من جميع المجتمع عدا أجهزة الدولة المختصة.

8- التركيز على الجانب الإيجابي في العملية السياسية والنشاطات الحكومية.

9- الإبتعاد عن المصطلحات التي تشير الى المحاصصة الطائفية.

10- الحد من تغلغل العناصر غير المختصة في وسائل الإعلام المحلية.

11- دعوة وسائل الإعلام للإهتمام بالكفاءات العراقية.

محور دور المنظمات غير الحكومية في الترويج لرفض العنف

1- العمل على التأهيل المجتمعي.

2- المطالبة باحترام حقوق الإنسان.

3- نشر ثقافة الحوار واللاعنف

و حقوق الإنسان كمنهج للتغيير الإجتماعي والسياسي

4- مطالبة الجهات المسؤولة بالتمسك بسيادة القانون في حل المشاكل.

5- العمل الجدي والسريع لمعالجة مشكلة التهجير القسري.

محور دور المجتمع الدولي في الترويج لرفض العنف

1- حث دول الجوار على إقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع العراق.

2- حث جميع الدول على عدم التدخل بالشأن العراقي ومباركة العلاقات القائمة على المصالح المشتركة.

3- ضرورة حرص دول الجوار على

3- التأكيد على حرمة دم وحياة الإنسان وإعتبارها من الخطوط الحمراء ولا يجوز تجاوزها.

4- تغليب المصالح الوطنية والحفاظ على قدسية الدين وعدم توظيفه شعاراً من أجل المصالح الشخصية والعنوية والسياسية والطائفية.

5- نبذ العنف وحل الموليشيات والجماعات المسلحة التي تمارس أعمالاً مخالفة لمواثيق الأمم المتحدة.

6- إلغاء مبدأ المحاصصة والتأكيد على مبدأ المشاركة الوطنية القائمة على الخبرة والنزاهة والكفاءة.

محور دور الإعلام في الترويج لرفض العنف

1- التأكيد على الحيادية في العمل الإعلامي.

2- الإسراع في تشريع قانون العمل الإعلامي

3- إنشاء وسائل إعلام مستقلة تدعم من قبل الدولة.

4- إنشاء مركز متخصص لتدريب الإعلاميين يُعنى بثقافة اللاعنف وبناء المجتمع

5- إنشاء برامج في وسائل الإعلام تشجع لثقافة التسامح وقبول الآخر واللاعنف والإلتزام للهوية العراقية.

6- تفعيل دور قانون لحماية الصحفيين

7- عمل برامج تدعو إلى نبذ استخدام

باسبوع اللاعنف في العراق التي بدأت في الجامعات العراقية الهنفة منها تعريف الجميع بخطورة هذه الظاهرة والعمل المشترك للقضاء عليها والحد من انتشارها، ومن جانب متصل قدم ممثل بعثة الأمم المتحدة لاعمار العراق (يوناي) مبادرة خاصة بالسلام في بغداد تهدف الى وضع خطة يتفق عليها تهدف الى تقسيم بغداد الى مناطق تابعة لمجالس محلية ترتبط بمجلس مركزي يتكون من ممثلين لكل سياسية مهمتها حل النزاعات والتوقيع على ميثاق لنبذ العنف وتكون ملزمة بتطبيق قرارات المجلس المزمع تشكيله، وعرض عضو برلمان إقليم كردستان احسان أميدي استعداد برلمان الاقليم لاستضافة المبادرات الخاصة بنبذ العنف وتحقيق مبادرات السلام في العراق. وينشر ملحق (ديمقراطية ومجتمع مدني) نص مقترحات اللجان الخمس، فاتحا الباب لاستقبال ردود افعال وتعليقات اصحاب الشأن والاختصاص المهتمين بها.

محور دور الدين والأحزاب في الترويج لرفض العنف

1- نهيب بالخطاب الديني والوطني ن يرتفع الى مستوى نبذ التحريض والبغضاء والتأكيد على مبادئ المودة والتسامح.

2- تنزيه ساحرة الدين من الإرهاب والعنف كقتل الأبرياء.

في الكوت:

ورشة عمل لمناقشة المادة 41 من قانون الأحوال الشخصية

الكوت - علي القريشي

اقام قسم المرأة في مركز المجتمع المدني العراقي ورشة عمل موسعة لمناقشة المادة 41 من قانون الاحوال الشخصية، اشرف عليها المحامية اسيل صالح من قسم شؤون المرأة في الحلة، وتم التطرق خلال الورشة على اهمية تحشيد الجهود لكسب قضية معينة وشرح ابعاد قانون المادة 41 من قانون الاحوال الشخصية، وفي اجواء ديمقراطية اتاحت للحضور التعبير عن آرائهم

بحرية، فظهرت آراء متباينة بشأن هذه المادة، ثمة من اعترض على تناول هذه المادة، ومن ا عرضها، وطالب العديد ومن كلا الجنسين تغييرها. وتشدت المحامية اسيل صالح على اهمية اقامة مثل هذه الورش، وقالت انها جزء من نشاطات مركز المجتمع المدني العراقي تهدف الى رفع مستوى ثقافة المجتمع المدني العراقي، والسير على الطرق القانونية الصحيحة لتعديل مواد الدستور.

جمعية الأمل تقيم مشروعاً للحوار المدني بين الشباب

بغداد - الصباح

يواجه تحديات كبيرة في ايجاد هويته الحقيقية، بعد عقود من التهميش عاشها ضمن اطار النظام الشمولي، واصبحوا مجبرين على التعايش مع الارهاب والعنف السائد، على امل تعزيز الحوار وتبادل الخبرة بين المجموعات الشبابية وتمكينهم من اخذ دورهم الفعال في عملية التحول الديمقراطي والتنمية على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا ستكون فترة تنفيذ النشاطات ما بين شهري تموز واب، بينما يكون التحضير للحلقات النقاشية في شهري ايلول - تشرين الاول، وفي تشرين الثاني-كانون الاول تعقد الحلقات التورية للنقاش والحوار.

تنظم جمعية الامل العراقية مشروعاً للحوار المدني بين الشباب العراقيين، يهدف الى ايجاد نقاط التقاء او قواسم مشتركة بشأن قضايا الاعنف وحل النزاعات وتعزيز ثقافة التسامح والحوار، ومبدأ المواطنة وقضايا حقوق الانسان، استهدف المشروع عناصر شبابية من ثمان محافظات عراقية (سليمانية، الموصل، كركوك، بغداد، كربلاء، الديوانية، الناصرية، البصرة)، مما يشكل نمبراً شابياً ل طرح قضاياهم ومشاكلهم ويجاد الحلول لها والقيام بنشاطات تنقيفية في الجامعات والمراكز الشبابية والنوادي الرياضية، كون الشباب العراقي